اتجاهات النظام الحضري في العراق

2010 -1957

أ.م.د محمد علي مرزا

كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية

المستخلص

يتبنى البحث دراسة اتجاهات النظام الحضري في العراق للمدة 1957 – 2010. أعتمد البحث على تحليل بيانات الإحصاءات الرسمية. أظهرت الدراسة بأن النظام السائد هو، نظام المدينة المهيمنة (بغداد العاصمة) التي تتمتع بتنمية مكانية مميزة مقارنة ببقية المراكز الحضرية الأخرى. تتصدر بغداد وإقليمها الإداري بالحجم السكاني، عدد العاملين، عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة وبحجم الاستثمارات بنسب عالية تفوق نصيب الموصل والبصرة وإقليمهما الإداريين، وهما ثاني وثالث أكبر مدن العراق. أن حجوم المراكز الحضرية، توزيعها وتباعد المسافات بينهما لا تنتظم وفق قاعدة معينة، فلا ينطبق عليها مبادئ نظرية كريستالر ولا قاعدة زف، المرتبة– الحجم. أن نظام المدينة المهيمنة أفرز تنمية مكانية غير متوازنة، ترافقت معها مشاكل متعددة. قد يكون هذا النظام مقبولاً من الناحية الاقتصادية في المراحل المبكرة للتنمية في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لكن استمراره لحد الآن يفسر مظاهر التخلف في بقية محافظات العراق ومظاهر التأخر في بغداد.

توصل البحث وفق معطيات الدراسة إلى اقتراح إستراتيجية لتطوير هذا النظام في أطار التنمية المتوازنة من خلال تطوير بؤر للتنمية، تكون مصدراً لتطوير وتكامل الاقتصاديات الحضرية. الريفية ضمن أقاليمها. وفي ضوء التحليل،

استنبطت عدة استنتاجات ووضعت بعض التوصيات.

Abstract

The research adopts the study of the trends of the national urban system in Iraq for the period 1957-2010. Statistical data from formal resources formed the base for the analysis of this study.

The research showed, that the urban centers in our country are not arranged according to any acknowledged rule, as regards to the sizes, distribution and spacing among them. The prevailed system in Iraq during this period is the primate city system, presented in the capital (Baghdad).

Baghdad advances all urban centers, even mosul and basrah which are considered as second and third – class cities by the overrate ratio of population in size, number of employees, large industrial firms and investments. This system may be accepted from the economic point of view in the earlier stage of spatial development. But its continuity to now made most parts of the country suffer from backwardness including Baghdad which faces urban and environmental problems. According to the indexes of the

study, an urban system strategy within the frame of balanced spatial development is suggested. Several conclusions are induced, and recommendations are also propounded.

المقدمة

تعد المستقرات البشرية، سيما المراكز الحضرية عناصر مميزة في المكان الجغرافي والاجتماعي. يرجع ذلك إلى تأثير هذه المراكز بفعل علاقات التفاعل المكانية ضمن شبكة المستقرات البشرية التي تأخذ نظاماً حضرياً معيناً، يفرز واقعاً مكانياً. يتخذ النظام الحضري ثلاث مستويات مترابطة هي (المستوى القومي الإقليمي والمحلي). يتشكل المستوى القومي المنتظم، بهيمنة مراكز متروبولية ذات تراتب حجمي متسلسل وعدد من المراكز في كل مستوى، يزداد عددها بانخفاض الحجم السكاني بطريقة منتظمة.

ومن هذا المنطلق، يتحدد البحث بدارسة وتحليل هذا المستوى لمدة نصف قرن. ونظراً لعدم توفر بيانات رسمية في الإحصاءات السكانية عن عدد وحجوم مراكز القرى في البلد. لذا أقتصر البحث على دراسة المراكز الحضرية فقط والتي تصنف وفق المعيار الإداري. يهدف البحث إلى الكشف عن شكل النظام الحضري، ونمط حجوم المراكز الحضرية وتوزيعها المكاني في النظام. ومحاولة تقويمية في مدى تحقيقه للتنمية المتوازنة. وفي ضوء فرضية البحث، بأن تطوير وتنمية المراكز الحضرية بشكل منتظم ومدروس يساعد على تناسب في حجوم المراكز وتوزيعها بما يعزز من التوجه نحو نشر تنمية مكانية متوازنة في االبلد. أعتمد البحث المنهج العلمي والموضوعي في تحليل البيانات

واستقراء المضامين المكانية وضمن أربعة محاور.

1- اتجاهات التحضر.

2- تطور حجوم المراكز الحضرية وتصنيفها.

3- مؤشرات عن النشاط الاقتصادي.

4- اقتراح إستراتيجية للنظام الحضري.

1- اتجاهات التحضر

1-1 نمو السكان

بلغ عدد سكان العراق في إحصاء 1957، 6,3 مليون نسمة. أرتفع إلى 12 مليون في 1977، بنسبة زيادة 90,5% وبمعدل نمو سنوي 3,3%. أزداد العدد إلى 16,3 مليون في 1987، ووصل إلى 20,6 مليون في 1997. بنسبة زيادة 70% للمدة 1977-1997، وبمعدل نمو سنوي 2,7% للمدة ذاتها. وقدر عدد السكان في 2010 بحوالي 30,4 مليون نسمة، بنسبة زيادة 47,8% للمدة 1997- 2010، وبمعدل نمو سنوي 3%.(جدول 1).

يظهر الجدول ارتفاع معدلات نمو السكان التي بلغت 3% فأكثر طيلة هذه المدة، بأستثناء المدة 1977-1997 التي بلغت 2,7%. ولو حسبنا معدل النمو السكاني للمدة 1977-1987 لبلغت 3,1%.أن الانخفاض في المعدل يعود إلى المدة 1987 -1997، إذ بلغت 2,4%. يرجع ذلك إلى تأثير الحرب العراقية الإيرانية التي دامت قرابة ثمان سنوات، وإلى حرب الخليج في 1991 وما أعقبها من حصار اقتصادي لأكثر من عقد.

أنعكست الزيادة الكبيرة في السكان على ارتفاع الكثافة السكانية العامة في البلد. بلغت 14,5 شخص/كم2 في 1957، لتصل إلى 47,5 في 1997، وإلى 70,1 شخص/كم2 في 2010. وإذا ما استخرجنا مساحة المناطق الصحراوية

والجبلية الوعرة التي تبلغ حوالي نصف مساحة القطر. ترتفع هذه الكثافات إلى ضعف هذه الأرقام تقريباً. كما انعكست هذه الزيادة على تطور حجوم المراكز الحضرية وارتفاع نسبة التحضر في العراق.(جدول1).

جدول (1) تطور الحجم السكاني ونسبة التحضر في العراق والمحافظات الرئيسة (ألف نسمة)[1].

المنطقة	1957		1977		1987		1997		2010	
	العدد	التحضر %	العدد	التحضر %	العدد	التحضر %	العدد	التحضر %	العدد	التحضر %
مجموع العراق	6300	39,6	12000	61,9	16300	70,4	20600	70,6	30400	70,4
محافظة بغداد	1313	57,6	3189,7	91,5	3841,3	100	5424	89,4	7717	86,7
محافظة نينوى	755,4	35,9	1105,7	54,2	1479,4	67,6	1960,3	57,4	3090,6	60,7
محافظة البصرة	503,3	46,9	1008,9	79,3	872,2	72,3	1556,4	79,8	2032,5	78,2
معدل نمو السكان في العراق	%3,3 1977- 1957		%2,7 1997- 1977				%3 2010 -1997			
معدل نمو سكان الحضر	%5,6		%3,4				%3			

2-1 مستوى التحضر في العراق

شهد البلد نمواً في مستوى التحضر مماثلاً لنمو السكان خلال هذه المدة. بلغت نسبة التحضر بالمفهوم الديموغرافي (عدد سكان الحضر) 39,6% من المجموع الكلي للسكان في 1957. ارتفعت إلى 61,9% في 1977، ووصلت إلى 70,4% خلال المدة

1987– 2010. وبالتناظر فأن نسبة الحضر إلى الريف قد تغيرت من 1: 1,5 في 1957إلى 1: 0,4 للمدة 1987 –2010 . (جدول 1).

هذه الزيادات تفسر المعدل العالي لنمو سكان الحضر مقارنة بمعدل النمو العام للسكان. بلغ معدل نمو الأولى 5,6% للمدة 1957 – 1977، و 3,4% للمدة 1977–1997، قبال معدل نمو الثانية 3,3% و 2,7% للمدة ذاتها، في حين تماثل معدل نمو الأولى والثانية (3%) للمدة 1997–2010. هذه المؤشرات تفيد بأن زيادة سكان الحضر كان على حساب سكان الريف نتيجة لهجرة السكان من الريف إلى المدن. ويبدو أن حالة من الاستقرار في حركة السكان أتسمت بها المدة المتعاقبة الثالثة.

تشير بيانات الجدول أيضاً إلى ضخامة الحجم السكاني وارتفاع نسبة التحضر، لا سيما في المحافظات الرئيسة في البلد وبالذات محافظة بغداد. ويرجع تغير النسب أيضاً إلى كثرة التغييرات في الحدود الإدارية للمحافظات، وظروف الوضع السياسي، وطبيعة أقاليم المدن. حظي لواء بغداد في 1957 (كانت التسمية الإدارية ألوية ثم تغيرت إلى محافظات) بأكبر حجم سكاني بنسبة 21% من مجموع سكان القطر، في حين كان نصيب لوائي الموصل والبصرة نسبة 12% و 8% على الترتيب. تواصلت محافظة بغداد مرتبة الصدارة بالحجم السكاني طيلة المدة 1977– 2010 بنسب تراوحت بين 24 –27% من مجموع سكان العراق. وحظيت محافظة نينوى المرتبة الثانية بنسب بين 9 – 10% للمدة ذاتها.واحتلت محافظة البصرة، المرتبة الثالثة بالحجم بنسب بين 5 – 8% من مجموع سكان القطر للمدة ذاتها أيضاً. ويرجع انخفاض الحجم السكاني للبصرة

إلى نسبة 5% في إحصاء 1987 وما بعدها إلى تعرض المحافظة المباشر إلى آثار حروب الخليج والحصار الاقتصادي على العراق.(جدول 1).

وبالمثل تصدرت محافظة بغداد الصدارة في مستوى التحضر، بلغت نسبة التحضر فيها 57,6% في 1957 مقارنة بنسب محافظتي نينوى والبصرة 35,9% و 46,9% على التوالي. تطورت هذه النسب لتصل في بغداد بين (86,7 – 100%) للمدة 1977 –2010. ويرجع ارتفاع النسبة إلى 100% في بغداد في 1987 لأقتصار الإحصاء على أمانة بغداد (المدينة) فقط دون المناطق المحيطة بها. وبلغت نسبة التحضر في محافظة نينوى (لواء الموصل في تعداد 1957) 35,9%. وتراوحت هذه النسبة بين 54,2 – 60,7% للمدة 1977 – 2010. أما في لواء البصرة، بلغت النسبة 46,9% في 1957،وتراوحت النسبة بين 72,3– 79,3% للمدة 1977–2010،(جدول 1). يعطي هذا التحليل مؤشراً على تصدر محافظة بغداد بالحجم السكاني وبنسبة التحضر مقارنة بمحافظات العراق مما يؤكد تواصل هجرة السكان من الريف والمدن الأخرى إلى العاصمة بغداد لتوفر فرص العمل فيها. أما انخفاض نسبة التحضر في محافظة نينوى مقارنة بمحافظة البصرة، يرجع ذلك إلى أتساع مساحة المحافظة واحتوائها على مناطق ريفية واسعة.

ويفرز التحليل مؤشراً بأن العراق يمر بمرحلة نمو كبيرة بالسكان، ويعيش حالة تحضر، بتأثير قوى اجتماعية، اقتصادية وحضارية، سيما في محافظة بغداد. ويبدو أن البلد قد شهد المرحلة الأولى من دورة التحضر إلى بداية العقد السابع من القرن الماضي حيث تركز التحضر في مراكز حضرية مميزة. وقد دخل

البلدالمرحلة الثانية ولحد الآن، وهي مرحلة نمو الضواحي Sub–urbanization أو مرحلة المتروبلتن التي تتمثل بمدينة بغداد الكبرى، ومدينتي الموصل والبصرة المتروبلتن. ولدورة التحضر مرحلة ثالثة تعرف بمرحلة انكماش التحضر Disurbanization، ومرحلة رابعة، إعادة التحضر Reurbanization(2). وقد تمر هذه المدن الكبيرة بإحدى هاتين المرحلتين في المستقبل.

2. شبكة النظام الحضري في العراق

يتناول التحليل الكشف عن حجوم المراكز الحضرية ونمط تراتبها وتوزيعها للمدة 1957 – 2010 وفقاً لبيانات إحصاءات السكان التي أعتمدت العامل الإداري أساساً في تصنيف الأماكن إلى حضرية وريفية. لذلك عدت مراكز النواحي والاقضية والمحافظات، مراكز حضرية رغم أن حجوم عدداً منها لا يتجاوز بضع مئات من السكان. ولا يعد هذا المعيار بمفرده دقيقاً في التصنيف، إذ توجد معايير أخرى مثل، معيار الحجم السكاني، المعيار الوظيفي، العمراني، الحضرية (طريقة وأسلوب الحياة)، لكن اعتمادها يتطلب وجود بيانات رسمية أو معتمدة عنها. ولما كان الأساس في وجود أي مركز حضري يعتمد على تمتع المركز بعامل سهولة الوصول لدعم العلاقة الوظيفية بين المركز وإقليمه بما يؤهل المكان ليكون حضرياً ومؤثراً في إقليمه(3). وعلى هذا الأساس فأن معظم المراكز الإدارية في البلد تمتع بمستويات من سهولة الوصول ويمكن عدها مراكز حضرية وفق هذا المعيار أيضاً.

وعلى وفق البيانات الرسمية، تم تصنيف المراكز الحضرية على أساس

حقيقة التناسب الطردي بين حجم المركز الحضري ودرجة تعقده الوظيفي ورتبته المكانية. وعليه صنفت المراكز إلى أربعة مراتب بما يخدم توجه البحث، (جدول 2). يظهر بأن عدد المراكز في المرتبة الرابعةالتي صنفت، مراكز شبه حضرية Sub–urban towns كان 161 مركزاً حضرياً في إحصاء 1957، أرتفع إلى 235 مركزاً في 1977. تفسر هذه الزيادة في عدد المراكز إلى التغييرات الإدارية واستحداث مراكز جديدة ضمن هذا الصنف. وبلغ عدد هذه المراكز في إحصاء 1997 وتقديرات 2010، 102 و 75 مركزاً على التعاقب.ويعود التناقص في العدد إلى زيادة الحجم السكاني للعديد من هذه المراكز لترتفع إلى المرتبة الثالثة. وتظهر حقائق البيانات الرسمية بوجود العديد من مراكز النواحي ذات حجم سكاني أكبر من بعض مراكز الأقضية التي هي أعلى مرتبة منها بالصفة الإدارية، وقد اتخذت تراتبها حسب الحجم السكاني في هذا التصنيف.

ورغم كثرة عدد المراكز في المرتبة الرابعة، إلا أن حجمها الكلي لا يشكل إلا نسبة قليلة من مجموع سكان الحضر. بلغت نسبة حجم هذا الصنف حسب تسلسل الإحصاءات، 19,2، 10,8 ، 3,5، 1,8% من مجموع سكان الحضر في العراق وعلى التوالي،(جدول 2). ويرجع تناقص النسب إلى تحول العديد من هذه المراكز إلى الصنف الثالث، وإلى الزيادة المتواصلة في العدد الكلي لسكان الحضر.

جدول (2) تصنيف وتراتب حجوم المراكز الحضرية في العراق 1957 – 2010 (ألف نسمة)[4]

المرتبة	الصنف	حجوم المراكز ألف نسمة	1957			1977		
			عدد المراكز	الحجم السكاني ألف نسمة	%	العدد	الحجم السكاني ألف نسمة	%
4	مراكز شبه حضرية	أقل من 5	129	237,6	9,5	172	341,9	4,6
		10-5	32	241,2	9,7	63	459,9	6,2
3	مراكز حضرية	20-10	13	180,5	7,3	29	430,6	5,8
		50-20	10	319,3	12,8	24	656,3	8,8
2	مدن	100-50	4	257,3	10,3	10	627,6	8,5
		250-100	3	463,5	18,6	8	1177,1	15,8
1	مدن إقليمية رئيسة	250 فأكثر	1	793,3	31,8	4	3733,7	50,3
المجموع			192	2492,7	100	310	7427,1	100

المرتبة	الصنف	حجوم المراكز ألف نسمة	1997			2010		
			عدد المراكز	الحجم السكاني ألف نسمة	%	العدد	الحجم السكاني ألف نسمة	%
4	مراكز شبه حضرية	أقل من 5	50	129,5	0,9	37	91,4	0,5
		10-5	52	382,8	2,6	38	286,2	1,3
3	مراكز حضرية	20-10	48	680,4	4,7	56	792,2	3,7

		50-20	45	1460,4	10,1	55	1535,8	7,2
2	مدن	100-50	21	1430,7	9,8	31	2146,4	10,0
		250-100	10	1792,2	12,3	17	2514,5	11,7
1	مدن رئيسة	250 فأكثر	11	8664,7	59,6	16	14066,3	65,6
المجموع			237	14540,7	100	250	21432,8	100

أما عدد مراكز المرتبة الثالثة التي صنفت مراكز حضرية towns، فقد شهدت تغيراً واضحاً أيضاً. بلغ عددها على التوالي وحسب تسلسل الإحصاءات، 111،93،53،23 مركزاً. وتراوح الحجم السكاني لكل مركز بين 10-50 ألف نسمة. بلغ نسبة مجموع الحجم السكاني لهذه المراكز وحسب التسلسل 20,1 ، 14,6 ، 14,8 ، 10,9% من مجموع سكان الحضر في العراق. أن انخفاض هذه النسب تتناسب عكسياً مع العدد الحقيقي لحجوم هذه المراكز كما يتضح في الجدول، وانخفاض النسب يرجع إلى التطور المتزايد في مستوى التحضر في العراق.

شهدت المراكز في المرتبتين الثانية والأولى تطوراً مماثلاً خلال هذه المدد أيضاً. تطور عدد المراكز في المرتبة الثانية (المدن) cities، 7 ، 18 ، 31 ، 48 مركزاً على التعاقب. وبلغ نسبة حجمها السكاني 28,9، 24,3، 22,1، 21,7% من مجموع سكان الحضر على التوالي. وفي المرتبة الأولى، صنف المدن الإقليمية الرئيسة primary regional cities كانت هناك مدينة واحدة فقط، بنسبة حجم سكاني 31,8% من مجموع سكان الحضر في 1957، تمثلت بمدينة بغداد العاصمة، بحجم فعلي 793,3 ألف نسمة. تطور عدد هذه المراكز وحجومها في المدد المتعاقبة، لتصل إلى أربع مدن رئيسة (بغداد،

الموصل، البصرة، وكركوك)، بنسبة حجم سكاني 50,3% في إحصاء 1977. أرتفع العدد إلى 11 مدينة رئيسة، بنسبة حجم 59,6% في إحصاء 1997، وبلغ العدد 16 مدينة بنسبة حجم 65,6% من مجموع سكان الحضر في تقديرات 2010. من هذا العرض ومن بيانات الجدول يمكن استقراء المضامين الآتية:

1- قلة عدد المدن ذات الحجم السكاني 50 ألف نسمة فأكثر في البلد، إذ شكلت نسبة 4,2%من مجموع عدد المراكز الحضرية في 1957. ويعني كانت هناك مدينة واحدة لكل 62 ألف كم2 من مساحة البلد. تطور عدد هذه المدن خلال الحقب المتعاقبة لتصل نسبة عددها إلى 6,8%، بمعدل مدينة لكل 19,7 ألف كم2 في 1977. ارتفعت نسبة العدد إلى 17,7%، بمعدل مدينة لكل 10,3 ألف كم2 في 1997. وبنسبة عدد 25,6%، بمعدل مدينة لكل 6,8 ألف كم2 في 2010. تعطي هذه المؤشرات دليلاً على تطور في عدد المدن بهذا الحجم، رغم أن هذه النسب تتوقف على المجموع الكلي لعدد المراكز الذي تباين مجموعة في الإحصاءات السكانية بسبب التغييرات الإدارية من قبل الدولة. ومع ذلك فأن فاعلية وحيوية هذه المدن لا يتوقف على عددها فقط، بل على نشاطها الاقتصادي وقوة ترابطها الإقليمي وتوزيعها المكاني المناسب. ويبدو أن معظم هذه المدن تفتقد إلى هذه المقومات من خلال مؤشرات التنمية المكانية غير المتوازنة في العراق.

2- يظهر من التحليل وبيانات الجدول،، بأن النظام الحضري في العراق طيلة هذه المدة يتصف بنموذج المدينة الرئيسة primate city، المتمثلة بالعاصمة بغداد حيث تمثل

أكبر المدن حجماً مقارنة بحجوم المدن الأخرى. كانت بغداد أكبر حجماً من مدينة الموصل، ثاني مدن العراق في 1957 بـ 4,5 مرة، وأكبر من البصرة، ثالث المدن بـ 4,8 مرة. شكل حجمها السكاني نسبة 31,8% من مجموع سكان الحضر. ونسبة 60,4% من مجموع سكان اللواء الإداري، وبنسبة 12,6% من المجموع الكلي لسكان العراق. بقيت مدينة بغداد أكبر حجماً من مدينتي الموصل والبصرة، بـ 4,4 و 6,2 مرة على التوالي في 1997. بلغ نسبة حجمها السكاني 28% من مجموع سكان الحضر في العراق، وبنسبة75% من مجموع سكان المحافظة، ونسبة 19.8% من المجموع الكلي لسكان العراق. ولا زالت مدينة بغداد تحظى بهذه الصدارة، فهي أكبر من الموصل والبصرة بـ 4و 6,6 مرة على التعاقب وتشكل نسب 26,1 ، 72,5، 18,4% من مجموع سكان الحضر، سكان المحافظة وسكان العراق على الترتيب في 2010. (جدول 1، 2، 3). يمكن تبرير هذا النظام اقتصادياً في المراحل المبكرة من التنمية الحضرية في البلد، لتوفر خدمات البنى الحضرية في مدينة بغداد العاصمة، وبالتالي فأن تركيز الاستثمارات وفرص العمل فيها يحقق وفورات خارجية يدعم اقتصاد البلد. أما استمرار هذا النظام لحد الآن، أفرز واقعاً حضرياً يعاني من انعدام أو ضعف التنمية المتوازنة وما يصاحبها من مشاكل حركة السكان والقوى العاملة وتوجيه الاستثمارات والخدمات وضعف اقتصاديات المراكز الحضرية في العراق وتفاقم مشاكل التضخم السكاني في مدينة بغداد.

3- تفتقد حجوم المراكز الحضرية في العراق إلى الانتظام في التراتب

الحجمي، فهي لا تنتظم وفق قاعدة معينة، فلا ينطبق عليها مبادئ نظام كريستالر الثلاثة (K3, K4, K7)[5] . ورغم أن قاعدتي k4, k3 (السوق والنقل) قد تنطبق في المناطق ذات الأراضي الزراعية المنبسطة والمتجانسة، فأنها مع ذلك لا تنطبق على تراتب حجوم المراكز الحضرية في منطقة السهل الرسوبي في وسط وجنوب العراق. أما قاعدة K7 (مبدأ الإدارة) التي تتلاءم والدول التي تعاني من ضعف الاستقرار السياسي، فهي لا تنطبق على العراق، رغم عدم استقراره السياسي لأكثر من نصف قرن.

4- تفتقد المراكز الحضرية في العراق إلى الانتظام في التوزيع المكاني حسب الحجم بشكل يتناسب وتحقيق تنمية مكانية متوازنة. فلا المسافات بين المدن الرئيسة (بغداد، الموصل، البصرة) ولا المسافات بين المراكز الحضرية تتراتب بتماثل مع حجوم المراكز حسب تراتبها أو بين المراكز ضمن نفس المرتبة في البلد وحسب قواعد K3, K4 , K7. والشكل (3،1) يؤكد هذه الحقائق، فالمسافة بين بغداد والموصل حوالي 405كم، ومعظم المراكز الحضرية بينهما، مراكز صغيرة ومتوسطة الحجم لا يتجاوز حجم أكبرها 80 ألف نسمة. والشيء ذاته تقريباً بين بغداد والبصرة التي تبعد مسافة حوالي 545كم عن بغداد.

5- توزيع حجوم المراكز الحضرية في القطر لا ينطبق عليها نظام زف (قاعدة المرتبة الحجم) [6]. فلا حجم مدينة الموصل يساوي 2/1 حجم سكان مدينة بغداد ذات الرتبة الأولى، ولا حجم مدينة البصرة يساوي 3/1 حجم بغداد. وهكذا بالنسبة لتراتب بقية المراكز الحضرية خلال المدة 1957-2010.(جدول 3). والشكل (2).

6- أن مرد هذا النظام غير المتوازن في حجوم المراكز الحضرية، يرجع أساساً إلى ضعف التخطيط في تنمية المراكز الحضرية، وإلى سياسة توزيع الاستثمارات وفرص العمل في المراكز الحضرية، وإلى ضعف الاستقرار السياسي. إذ يلاحظ هيمنة بغداد على نسبة كبيرة من الاستثمارات وفرص العمل، مما أدى ولا زال زخم هجرة السكان من الريف والمراكز الحضرية إلى مدينة بغداد، وقد حظيت المدن الرئيسة الثلاث (بغداد، الموصل، البصرة) باستقطاب معظم المهاجرين، وانفردت بغداد بالنصيب الأكبر، إذ قدر المعدل السنوي الصافي للهجرة إلى محافظة بغداد بـ 40 ألف نسمة للمدة 1975- 1990. [7] وازداد عدد المهاجرين إلى مدينة بغداد بعد عام 1991 بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف معظم المشاريع الاقتصادية في محافظات العراق، سيما الجنوبية. وتفاقم الوضع في سنة 2003 وما بعدها بسبب الاحتلال الأجنبي وتدهور الوضع السياسي والأمني والصراع الطائفي، مما دفع بتزايد عدد المهجرين والمهاجرين إلى مدينة بغداد للبحث عن فرص العمل وإلى الاستقرار في المناطق حسب الروابط العشائرية. ومن مؤشرات هذا الواقع هو الحجم السكاني المفرط لمدينة بغداد حالياً. إذ يقدر عدد سكانها بأكثر من 6 مليون نسمة، فضلاً عن انتشار مستوطنات التجاوز والسكن العشوائي في معظم أجزاء المدينة.

الحقيقة أن مجرد تحقيق تراتب منتظم في توزيع المراكز حسب حجومها لا يحقق تنمية مكانية متكاملة، إذ يتطلب وجود سياسة تحضر تتناسب والمرحلة التي يمر بها المجتمع، فضلاً عن أهمية التوجهات نحو اللامركزية لإنماء

جدول (3) حجوم المراكز الحضرية الرئيسة (مراكز المحافظات) في العراق. ألف نسمة[8].

المراكز	1957	1977	1997	2010
بغداد	793,3	2554,2	4068,8	5595,6
الموصل	178,2	429,9	918,0	1361,9
البصرة	164,9	452,1	658,8	843,6
كركوك	120,4	307,5	455,4	564,0
النجف	89,2	189,5	381,5	576,2
كربلاء	60,3	139,8	323,3	533,5
الحلة	54,3	161,1	259,5	392,7
العمارة	53,5	106,3	272,3	372,7
السليمانية	48,8	175,4	461,5	800,8
أربيل	39,9	193,5	559,7	988,2
الناصرية	39,2	101,3	305,9	448,8
الديوانية	33,5	113,2	231,3	324,5
الكوت	26,6	54,9	199,0	291,3
السماوة	23,5	57,2	105,0	188,8
بعقوبة	18,5	75,5	174,0	257,7

الرمادي	17,8	92,0	161,9	257,5
تكريت	7,8	26,1	66,4	103,0
دهوك	7,7	55,1	139,3	210,6

شكل (١) أطول شبكة لطرق السيارات بين مراكز المحافظات في القطر ٢٠١١

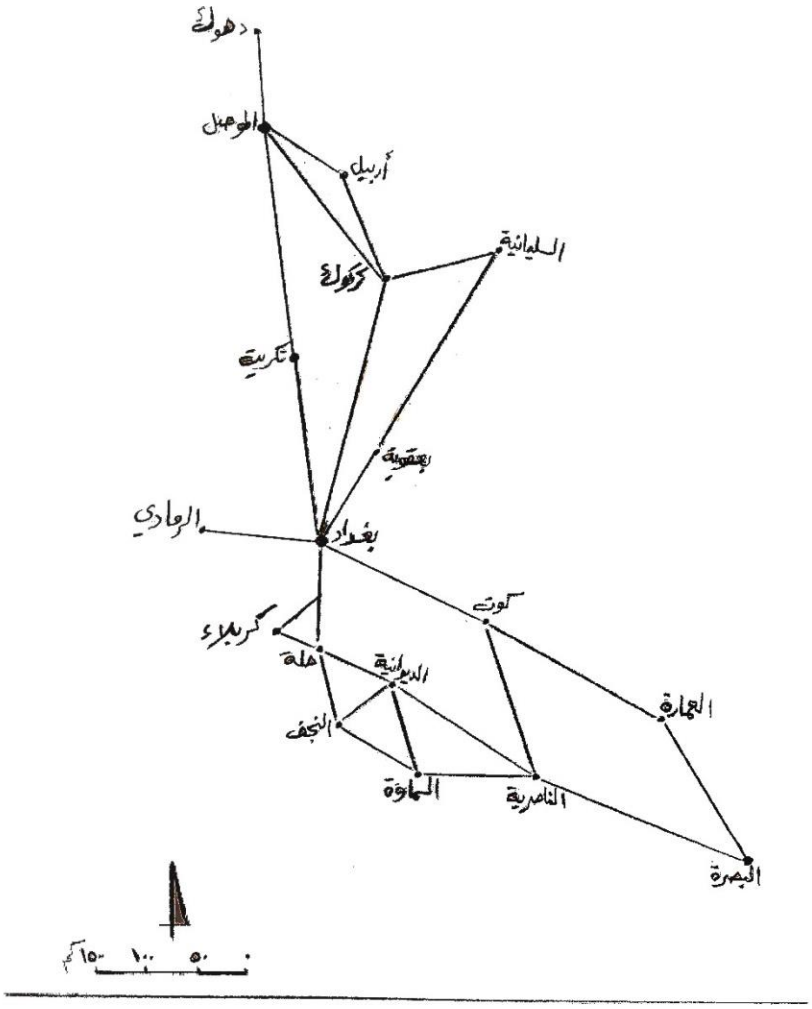

المصدر/ إعداد الباحث

شكل (٧) تراتب حجوم المراكز الحضرية الرئيسة في العراق، ٢٠١٠.

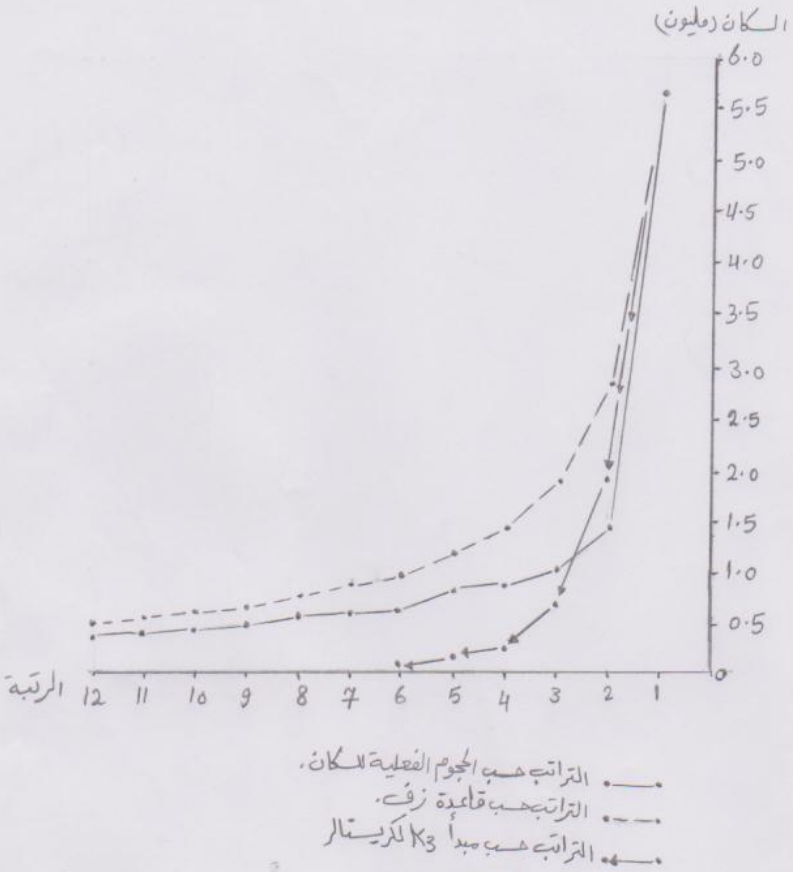

المصدر: اعداد الباحث حسب بيانات جدول ٣، ٧ قاعدة زف، ومبدأ K_3^1 لكريستالر.

.3

تحليلبعضمؤشراتالنشاطالاقتصاديفيالعراق.

أن تحليل بعض بيانات النشاط الاقتصادي في محافظات البلدر، سيما الرئيسة منها يعطي مؤشرات عن مدى التباين في التركيب الوظيفي في اقتصاديات المحافظات، كما يعكس واقع التنمية المكانية في العراق وشكل النظام الحضري السائد.

بلغ حجم القوة العاملة في لواء بغداد في 1957 حوالي 2,9 مرة بقدر حجم القوة العاملة في لواء البصرة، وبقدر 2,4 مرة حجم القوة العاملة في لواء الموصل. توزعت القوة العاملة في هذه الالوية في ثلاث قطاعات اقتصادية أساسية. في بغداد، حظي قطاع الخدمات (التجارة، النقل، الخدمات الصحية والتعليمية والمنافع الاجتماعية) بنسبة 61,4% من حجم القوة العاملة، وتوزعت النسبة المتبقية بالتساوي تقريباً على قطاعي الزراعة والصناعة. أما في لوائي البصرة والموصل فقد تصدر قطاع الزراعة بنسبة أكثر من 50% من حجم القوة العاملة فيهما. وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعي الصناعة والخدمات بمتوسط حوالي 10,5% و 35% فيهما على التوالي. ولما كانت الزراعة في حينها قطاعاً تقليدياً متخلفاً مما يعطي مؤشراً على ضعف اقتصاد هذين اللوائين مقارنة باقتصاد لواء بغداد الذي تفوق بنشاطه الخدمي والصناعي، وهو مؤشر على عظم حجم الاستثمارات فيه أيضاً .(جدول 4).

بقيت محافظة بغداد تحتفظ بهذه المكانة الاقتصادية إلى الوقت الحاضر تقريباً، رغم التطور في حجم القوة العاملة والتغير في التركيب المهني في هذه المحافظات

الرئيسة. أزداد حجم القوة العاملة في بغداد بنسبة 365% للمدة 1957 – 2006، بينما بلغت نسبة الزيادة في محافظتي البصرة ونينوى 303% و 260% على التوالي وللمدة ذاتها. ويظهر التغير في التركيب المهني من خلال انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة في محافظتي بغداد والبصرة، لتتراوح بين 4–6% من مجموع عدد العاملين. وفي محافظة نينوى، بلغت النسبة 18%. وفي قبال هذا الانخفاض، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في محافظتي البصرة ونينوى لتصل إلى 66و79% على التوالي في 2006. هذه المؤشرات تشير إلى النهوض الاقتصادي في هاتين المحافظتين التي بدأت منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي. اتجهت الدولة حينها إلى أقامة مشاريع صناعية وخدمية وتطوير المشاريع الزراعية في عدد من محافظات القطر لتحقيق نوعاً من التنمية المكانية وإيجاد أقطاب مضادة لبغداد التي أخذت تعاني من مشاكل التضخم السكاني فيها. لم تستمر هذه السياسة طويلاً ولم تحقق نتائجها بقيام الحرب العراقية – الإيرانية في بداية الثمانينات، أعقبتها مباشرة حرب الخليج والحصار الاقتصادي إلى الاحتلال الأمريكي للبلد في 2003.

أفرز هذا الواقع نتائج وخيمة، تمثلت بتدمير الموارد البشرية والاقتصادية للبلد، وإفساد للبنى الخدمية والإنتاجية، حيث دمرت معظم المصانع في المحافظات الجنوبية سيما مجمع الصناعات في البصرة. كما توقفت معظم المشاريع الصناعية الأخرى في محافظات العراق، واتجهت الدولة إلى بيع معدات معظم المشاريع إلى القطاع الخاص. وأستمر سوء الوضع بعد 2003 بسبب الاحتلال والصراع الداخلي والتدهور الأمني الذي بدء يتحسن منذ بداية 2009. هذا الواقع يشير استمرار بغداد العاصمة كمدينة مهيمنة في

البلدلضخامة سكانها وحجم الاستثمارات وتركز فرص العمل فيها. وقد قدرت دراسة مسحية نسبة عدد العاملين النشيطين في محافظة بغداد بـ 22.5% من مجموع القوة العاملة النشيطة في العراق، المقدرة بـ 6,7 مليون عامل في سنة 2004 [9].

جدول (4) نسبة عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية في المحافظات الرئيسة.

1957 و 2006 [10].

المحافظات / القطاعات	1957% لعدد العاملين			2006% لعدد العاملين		
	بغداد	البصرة	الموصل	بغداد	البصرة	الموصل
الخدمات	61,4	37,6	32,4	77	79	66
الصناعة	19,5	10,9	10,2	17	17	16
الزراعة	19,1	51,5	57,4	06	4	18
حجم القوة العاملة (ألف)	303,2	104,1	127,9	1410	420	460

لقد حصل تطور في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق (منشآة/ 30 عامل فأكثر) بين عامي 1960 و 2007. بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت 24,9%، ونسبة الزيادة في عدد العاملين 122,8%. احتفظت محافظة بغداد بالصدارة بنسبة عدد المنشآت وعدد العاملين فيها 40,2% و 41,3% على التوالي من المجموع في العراق في سنة 1960، وتراوحت هذه النسب في محافظتي البصرة ونينوى بين 15–9% لعدد المنشآت وعدد العاملين. وكان نصيب بقية محافظات العراق من عدد المنشآت ومن عدد العاملين أقل من 4%، باستثناء محافظة بابل إذ

بلغت نسبة عدد المنشآت فيها 11%، ونسبة عدد العاملين 3,7%، مما يعني أن منشآتها لم تضاهِ منشآت محافظة نينوى من حيث الأهمية الإنتاجية رغم تفوقها بعدد المنشآت. (جدول 5).

ويوضح الجدول أيضاً تصدر محافظة بغداد بعدد المنشآت الكبيرة وعدد العاملين في 2007 بنسبة 21,5% و 34,5% على التوالي من المجموع في العراق، قبال نسب عدد المنشآت في محافظتي البصرة ونينوى 3,1% و 5,5% ونسب عدد العاملين فيهما 11,3% و 7,1% على التوالي. ورغم تفوق بعض المحافظات مثل السليمانية، أربيل، ديالى بعدد المنشآت عن العدد في محافظتي البصرة ونينوى، إلا أنها كانت دون هاتين المحافظتين بعدد العاملين. مما يعني أن معظم المشاريع الصناعية الكبيرة في المحافظات الرئيسة الثلاث كانت مشاريع إنتاجية كبيرة من خلال مؤشر عدد العاملين فيها. وقد صنفت المنشآت الصناعية الكبيرة في البلد بنسبة 41% من مجموعها في صناعة منتجات المعادن اللافلزية و 29% مصانع لمنتجات غذائية ومشروبات وبنسب 5% فأقل لمصانع المنسوجات، المطاط واللدائن، والمنتجات الكيمياوية. وإلى جانب هذه الصناعات، يجب التوجه نحو أقامة وتطوير الصناعات الإنتاجية الثقيلة والمشاريع الزراعية التكنلوجية والحضرية لدعم الاقتصاد الإقليمي والوطني في أطار التنمية المكانية المتوازنة وتعزيز التأثير المضاعف لأقتصاديات المدن وأقاليمها.

جدول (5) نسبة عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة وعدد العاملين فيها في المحافظات الرئيسة 1960و 2007 [11].

	1960		2007	
المحافظات	% عدد المنشآت	% عدد العاملين	% عدد المنشآت	% عدد العاملين
بغداد	40,2	41,3	21,5	34,5
البصرة	15	15	3,1	11,3
نينوى	9	9,8	5,5	7,1
المجموع في العراق	1267	104500	1582	232800

أما سياسة توزيع الاستثمارات على محافظات القطر، فأتسمت بعدم التوازن أيضاً. تركزت النسبة الكبيرة من الاستثمارات في خطة التنمية القومية 1970 – 1975 في محافظة بغداد. بحجم 130 مليون دينار، تلتها البصرة 80 مليون دينار. وتراوح حجم الاستثمارات في بقية المحافظات الأخرى بين 35 مليون إلى أقل من 10 مليون [12].

بقيت محافظة بغداد ولا زالت تحظى بنسبة كبيرة من حجم الاستثمارات في العراق, تراوحت نسبة الاستثمارات في بغداد بين 30,7– 37,6% للمدة 1965 – 1995، باستثناء عام 1977، إذ انخفضت إلى 20,7% من أجمالي الاستثمارات في العراق. وبالتماثل تراوحت نسبة حجمها السكاني بين 23,5 – 26,6% من مجموع سكان العراق.(جدول 6).

أن ارتفاع حجم الاستثمارات في بغداد قد يكون مبرراً خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لكونها عاصمة العراق وذات ثقل اقتصادي وإداري متميز، تمتلك بنى أرتكازية وخدمات حضرية تؤهلها اقتصادياً لتوطين نسبة كبيرة من المشاريع فيها. لقد استدركت الدولة مخاطر تركز الاستثمارات وفرص العمل في

بغداد في عقد السبعينات، لذلك انخفضت الاستثمارات في بغداد لتصل إلى 20,7%. وصار الاتجاه نحو توطين المشاريع الاقتصادية في المحافظات الأخرى سيما محافظتي البصرة والموصل في محاولة للتوجه نحو التنمية المكانية المتوازنة, لكن ظروف البلد في الثمانينات وما بعدها أحبط ذلك التوجه وأرسى نظام المدينة المهيمنة لبغداد إلى الوقت الحاضر، مما أفضى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فمن ناحية لا زالت معظم محافظات العراق عدا المحافظات الشمالية تعاني من التخلف أصبحت محافظة بغداد هي الأخرى تعاني من التأخر لتفاقم المشاكل الحضرية فيها.

أن العقود الثلاثة الأخيرة الصعبة والمقحمة بالمشاكل أدت إلى تدمير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وجعل البلد يستمر في دخله القومي على عوائد النفط بنسبة لا تقل عن 95%. ورغم ارتفاع أسعار النفط وضخامة الميزانية العامة للدولة، إذ بلغت حوالي 90 مليار دولار في 2011 وتجاوزت 100 مليار دولار في 2012. لكن توزيع هذه الأموال بنسبة 30% للميزانية الاستثمارية و 70% للميزانية التشغيلية لا يتناسب مع حاجة ومتطلبات التنمية الشاملة التي يجب أن تتأطر وفق نظام حضري مناسب يحقق تنمية مكانية متوازنة.

جدول (6) نسبة الحجم السكاني والاستثماري في محافظة بغداد 1965 – 1995[13]

%	1965	1977	1987	1995
الحجم السكاني من المجموع الكلي	25,4	26,6	23,5	24,5
حجم الاستثمارات من المجموع الكلي	30,7	20,7	37,5	37,6

4-إستراتيجيةالنظام الحضري للعراق في إطار التنمية المكانية المتوازنة.

تحليل واقع النظام الحضري في البلد يظهر بأن النظام السائد لحد الآن، هو نظام المدينة المهيمنة، متمثلة ببغداد العاصمة. هذا النظام أفرز تنمية مكانية متباينة، استدلت بها من خلال مؤشرات النشاط الاقتصادي، حيث تركز فرص العمل والاستثمارات في بغداد وإقليمها بدرجة رئيسة، وفي محافظتي البصرة ونينوى بدرجة ثانوية وعلى حساب بقية محافظات العراق. التخلف يشمل معظم المحافظات ،بأستثناء المحافظات الشمالية (أربيل، سليمانية ،دهوك) التي شهدت تنمية متطورة بسبب الاستقرار السياسي والأمني فيها. تمتعت هذه المنطقة بالحماية الأجنبية في بداية سنة 1991، وحصلت على حكماً فيدرالياً، تبنى برامج للتنمية والتطوير في الإقليم الشمالي.

النظام السائد جعل من منطقة بغداد، منطقة ذات قوى مركزية قوية، تتسم بنزعة نحو التركز المركزي للفعاليات وفرص العمل فيها على حساب بقية أجزاء البلد. الحقائق الجغرافية تؤكد ذلك، من مؤشر حجم الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة فيها، متمثلة بالمشاريع الصناعية، الإسكانية والخدمية، ومن خلال مشاهدة الإعداد الكبيرة من الأيدي العاملة الشابة الوافدة إلى بغداد، سيما من المحافظات الجنوبية والوسطى طلباً للعمل في المجالات الخدمية، مثل أعمال البناء، خدمات الفنادق، المطاعم، الأفران وباعة متجولون.

أن واقع التخلف في محافظات العراق، وواقع التأخر وتفاقم المشاكل الحضرية في بغداد حالياً يحتاج إلى تبني إستراتيجية جديدة لإيجاد نظام حضري يتشكل من بؤر تنمية تعتمد على فكرة الانتشار المكاني التي تساعد على التركز

اللامركزي (التشتت) للفعاليات والأنشطة الاقتصادية في هذه البؤر لتحقيق نوعاً من التنمية المكانية المتوازنة على مستوى العراق.

تستند هذه الإستراتيجية المقترحة على المبادئ الآتية:

1- تطوير بؤر النمو بشكل تراتبي تشمل (أقطاب، مراكز، نقاط نمو ومراكز خدمات) وحسب المقومات والخصائص الجغرافية والاقتصادية ووفقاً لأحتياجات كل إقليم، بما يحقق نوعاً من التوزيع الموحد للبؤر.

2- تسهيل إقامة ونشر قاعدة صناعية سيما نشاط الصناعة التحويلية والإنتاجية على أوسع المناطق بحيث تكون ذات صلة بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وأهمية نشر المشاريع الزراعية والسياحية المتطورة وقاعدة للخدمات في بؤر التنمية بهدف توليد نمو اقتصادي لهذه البؤر وللأقاليم التابعة لها، بما يسهل توفير الخدمات والتسهيلات للسكان.

3- ضرورة أنجاز وتحسين شبكات النقل والاتصالات لتفعيل الترابط المكاني في النظام الحضري بمستوياته المختلفة (الوطني، الإقليمي، والمحلي).

لتحديد التراتب في تشخيص وتطوير بؤر التنمية، استندت هذه الإستراتيجية على معيار حد العتبة لسكان هذه البؤر، بأعتبار الحجم السكاني دالة للنشاط الاقتصادي والوظيفي للمراكز الحضرية. فضلاً عن أدراك أهمية المعيار الوظيفي بأفتراض، أن وجود وظائف وخدمات ذات رتب أعلى في مكان حضري، يقتضي وجود وظائف وخدمات فيه ذات رتب أدنى أيضاً. ورغم تباين قيمة وأهمية الوظائف حسب مستوياتها، كما أن تصنيفها يتطلب دراسات ومسوحات

ميدانية وأستخدام اختبارات إحصائية ووسائل علمية أخرى بجهد جماعي لذوي الخبرة والاختصاص، إلا أن تبني البحث لهذه الإستراتيجية جاءت وفق مؤشرات ومعطيات هذه الدراسة، وبهدف أشعار الهيئات التخطيطية والجهات المعنية بضرورة تبني دراسات ومسوحات معمقة لتطوير هذه الإستراتيجية ووضع توجهات للتنمية الشاملة للعراق ضمن هيكل مكاني لنظام حضري مناسب.

يتشكل النموذج الحضري المقترح للعراق وفق بيانات السكان لعام 2010 من بؤر التنمية من أعلى المستويات إلى أدناها وهي: (جدول 7).

1- أقطاب النمو، يشمل أربع مدن (بغداد، الموصل، البصرة، أربيل)، بأدنى حجم سكاني 750 ألف نسمة لكل قطب. تمثل بغداد أصلاً، القطب المهيمن في البلد.

أما مدينة الموصل، فأنها ثاني أكبر مدن العراق سكاناً تقع في الجزء الشمالي من البلد, تمتلك تسهيلات كبيرة ووظائف ذات طبيعة تكاملية. فهي مركز أداري لمحافظة كبيرة، وتتوطن فيها عدداً من الصناعات والخدمات التعليمية والصحية العلياً، وتمثل عقدة لطرق النقل المحلي والإقليمي. والشيء ذاته بالنسبة لمدينة البصرة، ثالث أكبر مدن العراق سكاناً. تعد مدينة اقتصادية كبيرة بصناعاتها ومواردها. تتمتع بتسهيلات وخدمات صحية وتعليمية ذات رتب علياً، فضلاً عن تسهيلات طرق النقل المحلية والإقليمية.

وتعد أربيل حالياً، المدينة الرئيسة في الجزء الشمالي الشرقي من العراق، وهي عاصمة لإقليم كردستان العراق، تشهد تنمية مكانية متطورة في الوظائف

والخدمات العليا، وتتمتع بسهولة وصول عالية في النقل المحلي، الإقليمي والدولي. ورغم وجود مدينة السليمانية بحجم سكاني أكبر من الحد الأدنى لهذا المستوى، إلا أن قربها من مدينة أربيل المتطورة وخصائص المنطقة الجبلية، يبرر تنميتها ضمن المستوى الثاني. وفي هذا السياق هناك مؤشرات في إمكانية تطوير مدينة النجف ذات الحجمالسكاني أكثر من نصف مليون نسمة، والتي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من العراق لتكون قطباً خامساً في المستقبل القريب. ومن المؤشرات، التوجهات الحالية لتنمية المدينة لتكون عاصمة للثقافة الإسلامية، فضلاً عن كونها مركزاً إدارياً وسياحياً وفيها، وظائف وخدمات ذات رتب علياً. وتتمتع بسهولة وصولعالية في النقل المحلي والإقليمي. كما أن اتجاهات توسعها المكاني باتجاه مدينة الكوفة التي قد تندمج معها في المستقبل يجعل منهما منطقة حضرية متطورة.

أن هذا التوزيع المكاني لأقطاب النمو على معظم أجزاء العراق، يجعل منها أقطاب مضادة لمدينة بغداد، ويسهل عملية نشر التنمية في العراق من خلال تنشيط الصناعات القائدة والصناعات الخدمية الكبيرة فيها.

2- مراكز النمو، يضم 29 مركزاً حضرياً، منها 14 مركزاً للمحافظات المتبقية في العراق، و 15 مركزاً أدارياً على مستوى مراكز الاقضية، بأدنى حجم سكاني 100 ألف نسمة لكل مركز. جميع هذه المراكز تمتلك تسهيلات وفعاليات تساعد على تكامل الوظائف. ويتعين تطوير وتنمية هذه المراكز المتوسطة الحجم بإقامة وتطوير مشاريع متنوعة فيها، مثل صناعة الأنسجة، السكر

والصناعات الغذائية والمعدنية.

وتطوير المشاريع الزراعية والسياحية فيها وحسب توفر الإمكانات والموارد الموقعيةلتكون مدناً كاملة تخدم أقاليمها وأقاليم البؤر الصغيرة فيها.

3- نقاط النمو، تشمل 75 نقطة نمو، تضم 44 مركزاً إدارياً على مستوى مراكز الأقضية، و31 مركزاً أدارياً على مستوى مراكز النواحي، بأدنى حجم سكاني 25 ألف نسمة لكل مركز. يتعين توجيه السياسات نحو تنمية وتطوير هذه البؤر لتكون مدناً صغيرة نشطة من خلال تطوير وتوطين بعض الصناعات التحويلية والزراعية والخدمية فيها وحسب المقومات الموقعيةالمتوافرة. (شكل3)

4- مراكز الخدمات

تشمل 142 بؤرة، منها 21 مركز قضاء و 121 مركز ناحية، بحجم سكاني أقل من 25 ألف نسمة لكل بؤرة. وفي هذا المستوى يمكن أقامة وتنمية مشاريع زراعية متطورة وتأهيلها بالخدمات الأساسية. وضمن هذا المستوى يمكن تطوير القرى الكبيرة لتكون مراكز خدمات للقرى المحيطة لها أيضاً.

أن هذا النموذج الحضري المقترح الذي يتشكل من أربع مستويات من التراتب للمراكز الحضرية بحجم أجمالي 21,4 مليون نسمة يخدمون سكان الريف في العراق بحجم حوالي 9 مليون نسمة. (جدول 7).

شكل (٢) التوزيع المكاني لبؤر النمو الرئيسة المقترحة في العراق ٢٠١٠م

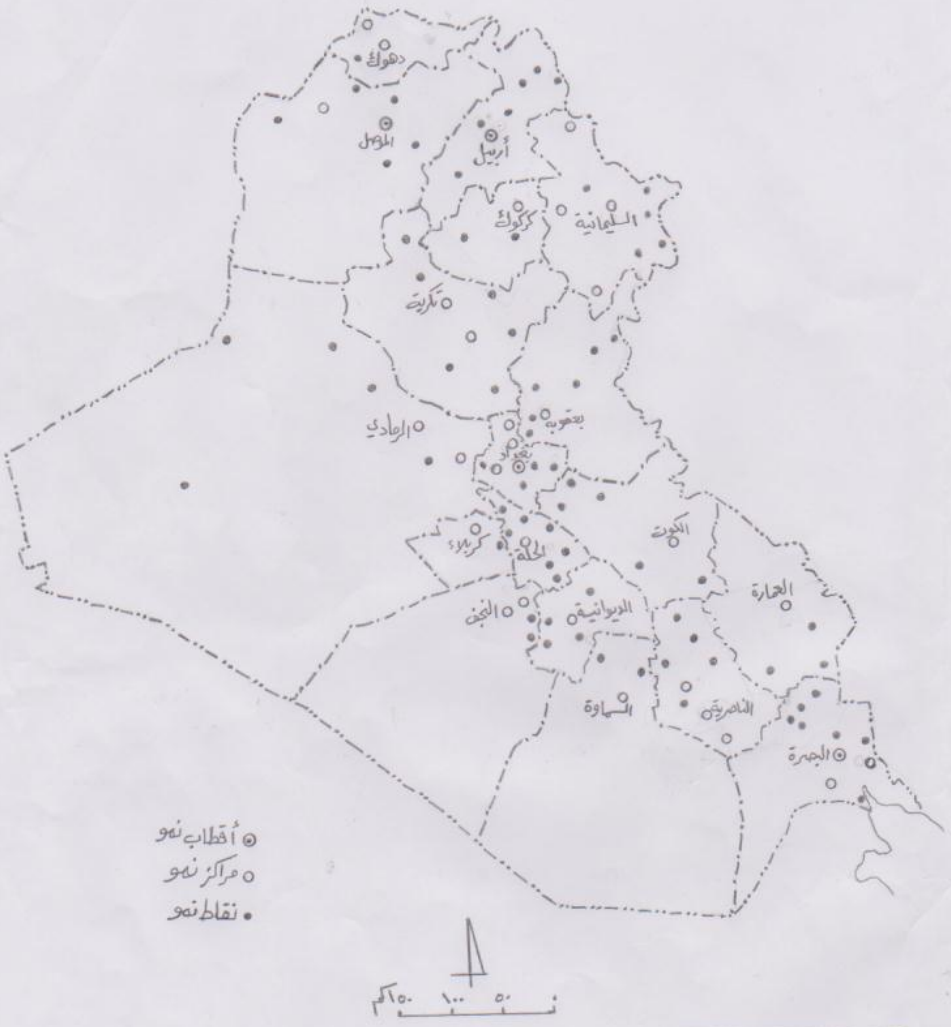

المصدر / أسقطت بيانات الاستراتيجية المقترحة من قبل الباحث على خريطة العراق الادارية الاساس، وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، ٢٠٠٥م.

جدول (7) النظام الحضري المقترح لبؤر النمو في العراق 2010[14].

تصنيف البؤر	العدد	حجم سكان الحضر لكل بؤرة (ألف نسمة)	المجموع الكلي لسكان الحضر (ألف نسمة)
1- أقطاب نمو	4	اكثر من 750	8789,3
2- مراكز نمو	29	750 - 100	7744,6
3- نقاط نمو	75	100- 25	3452,9
4- مراكز خدمات	142	أقل من 25	1446,0
المجموع	250		21432,8

أن العراق بما يمتلكه من موارد وإمكانات توفر له قاعدة أساسية لأحداث تنمية حضرية مكانية شاملة متوازنة نحو تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد وتوفير الرفاه والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. يمتلك العراق موارد بشرية كماً ونوعاً، إذ يقدر عدد سكانه بأكثر من 32 مليون نسمة في 2012، وهناك نسبة نوعية كبيرة من ذوي الخبرة والكفاءة يمكن أن تتاح لهم الفرصة للإسهام في عملية التنمية الشاملة. كما يمتلك موارد اقتصادية متمثلة بضخامة حجم الدخل القومي، بلغ حجم الميزانية العامة حوالي 100 مليار دولار في 2012، بنسبة حوالي 70% للميزانية التشغيلية و 30% للميزانية الاستثمارية، بما تعادل 33 مليار دولار يمكن أن تستثمر بشكل مخطط في التنمية والتطوير. أن الواقع الحضري والاقتصادي والاجتماعي للعراق، يؤشر بضرورة توجه السلطات المسؤولة لمعالجة الفساد المالي والإداري

وتقليص الميزانية التشغيلية، واعتماد التخطيط والإشراف والمراقبة والتنفيذ، كما يتطلب توزيع الاستثمارات على محافظات العراق لا على أساس الحجم السكاني فقط، بل اعتماد مستويات التخلف والتأخر في المحافظات أيضاً في تحديد حصص المحافظات. أن تطوير نظام حضري متوازن يدعم الترابط والتنسيق بين مستويات التخطيط (القومي، الإقليمي، والمحلي) ويعزز المشاركة الفاعلة للسكان في عمليات التخطيط والتنمية ويسمح لكل أقليم أن يتطور بحرية وفقاً لقاعدة نشاطاته الاقتصادية المستندة على موارده. والدعوة هنا ليس إلى اللامركزية المطلقة التي تؤدي إلى الفوضى ولا إلى المركزية التي تؤدي إلى الاستبداد والفوضى أيضاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- ارتفاع معدلات نمو السكان في العراق بمتوسط 3% سنوياً وبالترافق مع ارتفاع معدلات نمو سكان الحضر، بمتوسط 4% سنوياً للمدة 1957 – 2010، وبالنتيجة ارتفاع مستوى التحضر من 39,6% في 1957 إلى 70,4 % من مجموع السكان في 2010.

2- النظام الحضري الوطني السائد في العراق، هو نظام المدينة المهيمنة (بغداد العاصمة) طيلة المدة من 1957- 2010. بلغ نسبة الحجم السكاني للمدينة، 31,8% من مجموع سكان الحضر في العراق، وبنسبة 60,4% من مجموع لوائها الإداري في 1957. وبلغت هذه النسبة 26% و 72,5% على التعاقب في 2010. في حين بلغت هذه النسب لمدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق، 7,1% و 23,6% في 1957، وبنسب 6,4% و 44,1% على التوالي في 2010. وفي البصرة ثالث المدن حجماً، 6,6% و 32,8% في 1957، و 3,9 و 41,5% على التوالي في 2010.

3- وفقاً للمؤشرات أعلاه، ومن التحليل في متن البحث، يستنتج بأن العراق يفتقد إلى وجود نوعاً من التراتب في حجوم المراكز الحضرية، وتوزيعها والمسافات المكانية بينها.

4- أفرز النظام الحضري، تنمية مكانية غير متوازنة، استدلت بها من خلال مؤشرات عدد الأيدي العاملة وعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة وحجم الاستثمارات في المحافظات

الثلاث الرئيسة. تصدرت بغداد بعدد العاملين بمعدل2,4 – 2,9 مرة عدد العاملين في لوائي الموصل والبصرة في 1957، وبمتوسط 3,2 مرة في 2006. وتصدرت بغداد بعدد المنشآت الصناعية الكبيرة وبعدد العاملين بمتوسط حوالي 3,5 مرة بالنسبة لمحافظتي البصرة ونينوى في 1960. وبمتوسط 4–5,4 مرة بالنسبة لعدد المنشآت وعدد العاملين وعلى التوالي للمحافظتين في 2007. كما حظيت محافظة بغداد بأعلى نسبة من حجم الاستثمارات في البلد، بمعدل أكثر من 30% من مجموع الاستثمارات للمدة 1965– 1995. ولا زالت تحظى بغداد بأعلى نسبة من الاستثمارات لأعتماد السلطات المعنية أساس الحجم السكاني في توزيع الاستثمارات.

5– تصدر مدينة بغداد وأقليمها الإداري بالتنمية المكانية مقارنة ببقية محافظات العراق ومراكزها الحضرية، أدى وما زال إلى استمرار مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في معظم المحافظات والمراكز، في حين بدأت بغداد تعاني مظاهر التأخر وتفاقم المشاكل الحضرية والبيئية فيها منذ عقدين من الزمن ولحد الآن. تبدو مظاهر افساد النسيج العمراني والمعماري واضحة للعيان في مورفولجية المدينة، فضلاً عن مشاكل المرور وضعف الخدمات والتدهور البيئي.

التوصيات:

1– ضرورة توجه الجهات المسؤولة إلى أجراء الدراسات والبحوث العلمية لتقويم واقع النظام الحضري، ووضع

إستراتيجية واقعية لتطوير النظام في أطار التنمية الحضرية المتوازنة. توصل البحث في ضوء معطيات هذه الدراسة إلى تبني إستراتيجية مقترحة لتطوير هذا النظام يمكن تبنيه أو تبني فكرته ومبادئه من قبل الجهات المعنية.

2- يتعين التوجه نحو وضع برامج تنموية عاجلة لتطوير المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة لتكون مصدر تنمية وتطوير لمناطق الريف المحيطة بها من أجل تعزيز ترابط الاقتصاديات الإقليمية على هذا المستوى، ويهدف تقليل حركة السكان نحو المراكز الحضرية الكبيرة.

3- ومن ضمن المشاريع التنموية الاقتصادية التي يمكن إقامتها وتطويرها في المراكز الحضرية (المشاريع الصناعية، الزراعية والسياحية) وحسب توفر المقومات الموضعية والموقعية المناسبة لها.

4- وتتطلب التنمية أيضاً، تحسين وتطوير خدمات البنى التحتية والاجتماعية والإسكان في هذا المراكز. بما يؤهلها لتكون مراكز ونقاط نمو أساسية لأقاليمها.

5- ضرورة تخصيص الاستثمارات وتوزيعها على محافظات العراق على أساس أولويات متطلبات التنمية المكانية لهذه المحافظات وليس على أساس الحجم السكاني لها فقط.

6- يتعين على الجهات المسؤولة تبني سياسة تحضر مناسبة تتلاءم والمرحلة التكنلوجية التي يمر بها المجتمع بأتجاه تنمية الاقاليم الوظيفية للمدن.

المصادر:

1- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعات الإحصائية حسب الألوية لتسجيل عام 1957.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان حسب المحافظات لسنوات 1977، 1987، 1997.

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الإدارية لسنة 2010.

2- Klaassen, L.H.& moue, W.t.&paelink, J.H.P, DYNAMIC OF URBAN DEVELOPMENT, gower, publishing, L.T.d, u.k, 1981, p. 17.

3- Anderson, N. The urban Community, Hott, Rinehart and Winston, Inc. U.S.A, 1974, p. 109.

4- أعداد الباحث على وفق بيانات الإحصاءات السكانية (المصدر 1).

5- Getis, A. &Getis, J, christallers central place theory, In putnam, R.G. &Toylor, F.J, A Geography of Urban places, Methuen publications, 1970 pp.68-72.

6- Herbert, D.T.& Thomas, C.T, Urban Geography, John wiley& sons, Ltd. U.s.a 1982, p.93.

7- الراوي محمد مهدي، والجابري، رسول فرج، الهجرة إلى بغداد 1947 – 1990، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، دراسة رقم 2، 1975، ص62-63.

8- بيانات إحصاءات السكان (المصدر 1).

9- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق، 2004، ج1، تقرير الجداول، ط1، 2005، ص106.

10- وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعات الإحصائية لعام 1957، مصدر سابق.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام 2007.

11- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاء الصناعي، التقرير الإحصائي لمشروع المسح الصناعي – الزراعي في العراق لسنة 1960.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الإحصاء الصناعي، التقرير الإحصائي لمشروع المسح الصناعي – الزراعي في العراق لسنة 2007، 2008.

12- الراوي، محمد مهدي والجابري، رسول فرج، المصدر السابق، ص67.

13- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، هيئة التخطيط الإقليمي الواقع التنموي لمحافظات القطر، التقرير الإجمالي لعام 2000.

14- أعداد الباحث على وفق معطيات الدراسة ومبادئ الإستراتيجية المقترحة